



جهاز التربية والتعليم

جهاز التربية والتعليم

يحظر قانون التعليم الرسمي إجراء دعاية حزبية بين الطلاب، كما تحظر المادة 2أ من قانون أساليب الدعاية من استخدام الأراضي أو العقارات التابعة للدولة أو للسلطة المحلية لأغراض الدعاية الانتخابية. ومع ذلك، تسمح تعليمات المدير العام لوزارة التربية والتعليم بإجراء حوار مدني وتربوي في المدارس حول الديمقراطية والانتخابات والقضايا العامة، وكذلك عقد لقاءات مع شخصيات قيادية بارزة والمرشحين، شريطة الالتزام بمبادئ التوازن، التعددية والحوار النقدي.

- وفي نفس الوقت، يخضع ذلك لعدد من المبادئ والأسس الملزمة:
- إعرض مجموعة متنوعة من المواقف والآراء من مختلف أطراف الخريطة السياسية؛
- إجراء نقاش مفتوح، نقدي، ومحترم؛
- الامتناع عن التحريض، العنصرية، أو التشجيع على العنف؛
- الامتناع عن توزيع مواد دعائية حزبية؛
- حظر دعوة مرشحين من طرف سياسي واحد فقط؛
- يمكن عقد لقاءات مع المرشحين حتى 21 يوما قبل موعد الانتخابات.

اما من الناحية البلدية، من المهم التمييز بين ما يحدث داخل المؤسسات التعليمية - والذي يقع ضمن مسؤولية وزارة التربية والتعليم وإدارة المدرسة - وبين الحيز العام خارج المؤسسة التعليمية، حيث تتمتع السلطة المحلية بصلاحياتها الاعتيادية في الحفاظ على النظام العام وتطبيق القوانين والأنظمة البلدية.

فعلى سبيل المثال، ليس هناك مانع من إقامة فعاليات ذات طابع سياسي خارج بوابات المدارس، مثل إقامة أكشاك، وضع لافتات، القيام بنشاط توعوي، وذلك حسب تعليمات وزارة التربية والتعليم، بشرط ان يخضع للقوانين والأنظمة البلدية وللتعليمات المتعلقة باستخدام الحيز العام.

اما في الحالات التي قد تؤدي هذه الفعالية إلى إغلاق رصيف، تسبب خطر على السلامة، الإخلال بالنظام، أو وضع منشآت بصورة مخالفة للقوانين والأنظمة البلدية، تكون السلطة المحلية مخولة باتخاذ الإجراءات المتبعة لتطبيق القانون البلدي.

"في هذه الحالة، يجب الحرص بشكل خاص على أن يتم تطبيق القانون بشكل مهني، متساوٍ وموحد تجاه جميع الجهات السياسية، وتجنب الحالات التي يمكن أن يُفسر فيها تطبيق القانون على أنه تفضيل سياسي أو تدخل في محتوى الفعالية نفسها." وبحسب التعليمات القانونية المتعلقة بهذا الموضوع، يُوصى بأن تتم إجراءات تطبيق القانون بالتنسيق مع المستشار القضائي للسلطة المحلية والنيابة البلدية، مع توخي الحذر الشديد خلال فترة الانتخابات.